(المحاضرة الأولى)

الفرقة الأولى شعبة هندسة زراعية

أ.د/ رضا السيد محمد عمر

مقرر حقوق الانسان

تعريف حقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي الضوابط والمعايير والحاجات الأساسية التي لا يمكن للبشر العيش بدونها حياة طبيعية كريمة، وتعتبر حقوق الإنسان أساس العدالة، والأمان على وجه الأرض، كما أنّ تلبيتها تساهم في تنمية المجتمعات البشرية ونهوضها، بل هي أساس لكل أشكال الحياة وتُعرّف حقوق الإنسان ايضاً أنّها كلّ الحقوق اللازمة لجعل الإنسان يشعر بإنسانيته الطبيعيّة التي خُلق عليها، وهي شاملة وجامعة لكلّ نواحي حياته المدنيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة.

أو يمكن القول أن حقوق الإنسان، هي الحقوق والحريات المستحقة لكل شخص لمجرد كونه إنسانا. ويستند مفهوم حقوق الإنسان على الإقرار بما لجميع أفراد الأسرة البشرية من قيمة وكرامة أصيلة فيهم، فهم يستحقون التمتع بحريات أساسية معينة. وبإقرار هذه الحريات فإن المرء يستطيع أن يتمتع بالأمن والأمان، ويصبح قادراً على اتخاذ القرارات التي تنظم حياته.

حقوق الإنسان ليس لها تعريف محدد بل هناك العديد من التعاريف التي قد يختلف مفهومها من مجتمع إلى آخر أو من ثقافة إلى أخرى، لان مفهوم حقوق الإنسان أو نوع هذه الحقوق يرتبطان بالأساس بالتصور الذي نتصور به الإنسان، لذلك سوف نستعرض مجموعة من التعاريف لتحديد هذا المصطلح:

يعرفها رينية كاسان وهو أحد واضعي الاعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنها (فرع خاص من الفروع الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس استناداً إلى كرامة الإنسان وتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار شخصية كل كائن أنساني، ويرى البعض ان حقوق الإنسان (تمثل رزمة منطقية متضاربة من الحقوق والحقوق المدعاة).

ويعرفها كارل فاساك بانها (علم يهم كل شخص ولا سيما الإنسان العامل الذي يعيش في اطار دولة معينة، والذي إذا ما كان متهم بخرق القانون أو ضحية حالة حرب، يجب أن يستفيد من حماية القانون الوطني والدولي، وان تكون حقوقه وخاصة الحق في المساواة مطابقة لضرورات المحافظة على النظام العام).

بينما يعرفها الفرنسي ايف ماديو بأنها (دراسة الحقوق الشخصية المعرف بها وطنياً ودولياً والتي في ظل حضارة معينة تضمن الجمع بين تأكيد الكرامة الإنسانية وحمايتها من جهة والمحافظة على النظام العام من جهة أخرى).

اما الفقيه الهنكاري (أيمرزابو) فيرى ان حقوق الإنسان تشكل مزيجاً من القانون الدستوري والدولي مهمتها الدفاع بصورة مباشرة ومنظمة قانون عن حقوق الشخص الإنساني ضد انحرافات السلطة الواقعة في الأجهزة الدولية، وأن تنمو بصورة متوازنة معها الشروط الإنسانية للحياة والتنمية المتعددة الأبعاد للشخصية الإنسانية. وجميع التعريفات الآنفة الذكر تعكس وجهة نظر الكتاب الأجانب.

أما فيما يخص الكتاب العرب فان محمد عبد الملك متوكل يعطي تعريفاً شاملا وواسعا إذ يعرفها بأنها(مجموعة الحقوق والمطالب الواجبة الوفاء لكل البشر على قدم المساواة دونما تمييز بينهم).

أما رضوان زيادة فيذهب إلى القول بان حقوق الإنسان (هي الحقوق التي تكُفل للكائن البشري والمرتبطة بطبيعته كحقه في الحياة والمساواة وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بذات الطبيعة البشرية التي ذكرتها المواثيق والاعلانات العالمية).

ويرى الأستاذ باسيل يوسف ان حقوق الإنسان (تمثل تعبيراً عن تراكم الاتجاهات الفلسفية والعقائد والاديان عبر التاريخ لتجسد قيم إنسانية عليا تتناول الإنسان أينما وجد دون أي تمييز بين البشر لا سيما الحقوق الأساسية التي تمثل ديمومة وبقاء الإنسان وحريته).

أما محمد المجذوب فيعرفها بانها (مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان واللصيقة بطبيعته والتي تظل موجودة وان لم يتم الاعتراف بها، بل أكثر من ذلك حتى ولو انتهكت من قبل سلطة ما).

اما الأمم المتحدة فقد عرفت حقوق الإنسان بانها(ضمانات قانونية عالمية لحماية الأفراد والجماعات من اجراءات الحكومات التي تمس الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية، ويلزم قانون حقوق الإنسان الحكومات ببعض الاشياء ويمنعها من القيام بأشياء أخرى)، أي ان رؤية المنظمة الدولية لحقوق الإنسان تقوم على أساس انها حقوق أصيلة في طبيعة الإنسان والتي بدونها لا يستطيع العيش كإنسان.

وتكفل القوانين وتضمن الأنظمة التشريعية في معظم بلاد العالم صيانة حقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الأنظمة لا تكون، دائماً، فعالة، وتعجز معظمها عن إقرار بعض حقوق الإنسان. إلا أن المعايير العالمية تضمن إقرار هذه الحقوق عندما تعجز الحكومات عن حمايتها.

بعد كل ما سبق وكانت منظمة الأمم المتحدة التي تعمل للمحافظة على الأمن والسلام الدوليين قد سنت معظم القوانين الدولية التي تقر حقوق الإنسان وتكفل صيانتها. يذكر أن كافة دول العالم المستقلة تقريباً لها مقاعد بالأمم المتحدة.

تتواصل المجتمعات البشرية بعضها ببعض من خلال تفاعل الثقافات والتجارة ووسائل الإعلام كالصحف وشبكات الإنترنت والتلفاز. ويساعد هذا الاتصال الذي يعرف باسم العولمة على نشر الوعي بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وتقوم الأمم المتحدة وبعض المنظمات الأخرى بالكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم، وتعمل على وقف هذه الانتهاكات.

وثيقة ماجنا كارتا أصدرت في إنجلترا عام 1215

لا يمكن القول إن هناك لحظة زمنية معينة بدأت عندها الأصول الأولى لفكرة حقوق الإنسان. وأغلب الظن أن هذه الأصول إنما تعود إلى الوقت الذي بدأ فيه الناس يعيشون حياة مشتركة. فالفكرة قديمة قدم الحياة البشرية ذاتها. وقد عني المفكرون والفلاسفة على مر العصور بالنظر لحقوق الإنسان والمطالبة بصونها، والواقع أن الفرد كان يخضع للجماعة في كل شيء بلا حدود أو قيود إلى أن سادت الفكرة بضرورة عدم إطلاق يد الدولة بالتدخل في شؤون الأفراد. فاليونانيون في مآثرهم الشهيرة تناولوا حق الإنسان في الحياة وفي حرية التعبير والمساواة أمام السلطة وغير ذلك من الحقوق الطبيعية التي عدها مفكروهم اللبنة الأساسية في بناء المجتمع السياسي. كذلك اهتم بوذا والفلسفة الهندية بالأخطار المحدقة

بالحريات الأساسية للإنسان جراء العنف والفاقة والاستغلال ونقض العهود. وتضمن قانون «مانو» الذي ذاع صيته في العام الألف قبل الميلاد عدداً من المبادئ الهادفة لصيانة الإنسان من هذه الأخطار. ووقفت الفلسفة الصينية وقفة طويلة أمام واجبات الإنسان تجاه أخيه الإنسان بما يكفل حقوقه الأساسية في الحياة والسعادة وحرية التعبير عن الذات. وينسب إلى كونفوشيوس القول الشهير: «الإنسان لا يتعلم المدنية إلا عندما يطعم ويكسى بشكل لائق». وأكدت المسيحية كرامة الإنسان والمساواة بين الجميع بوصفهم عيال الله. أما الشريعة الإسلامية فقد أولت حقوق الإنسان جلّ اهتمامها بدءاً من القرآن الكريم حتى كتابات الفقهاء المتأخرين. فيقول الله: ﴿ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا﴾ (الإسراء 70). وقال الله: ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾ (التين4).

ظروف نشأة وتطور حقوق الانسان:

عرفت الحضارات القديمة (الحقوق الطبيعية للإنسان) وراجت في الحضارة اليونانية فلسفة (الرواقيين) التي قالت بوجود قوة فاعلة تظلل الوجود كله، وتحتم أن يكون سلوك البشر محكوماً بالقوانين الطبيعية ومنسجماً معها.

النقلة الكبرى في مجال حقوق الإنسان ظهرت مع ظهور الديانات وبالذات الثلاث الكبرى؛ فهي وإن كانت قد خلت من المصطلح المعاصر (حقوق الإنسان)، إلا أنها حفلت بمبادئ وقيم وأوامر ونواهي تنظم حياة البشر، وتحفظ لهم حقوقهم في كافة النواحي. فقد أكدت الديانات على عالمية الإنسان انطلاقاً من الأصل الواحد بالرغم من التفرع شعوباً وقبائل وأجناساً بألوان مختلفة وسمات متباينة وخصال متعددة، وترتب على تلك العالمية مميزات خاصة ميزت الإنسان عن غيره من المخلوقات، فصار له حق التملك ولم يعد لأحد الحق في الاعتداء على تلك الملكية، ما دامت تقوم بوظيفتها الاجتماعية في المجتمع، وأصبح للإنسان حق العمل والتمتع بنتائج عمله أو السعي من أجل ظروف معيشية أفضل وعائد أكثر. وكفلت الديانات للإنسان حقوقاً أساسية، تضمنها ميثاق حقوق الإنسان (الحديث) فيما بعد، منها حرية العقيدة وحرية الفكر والتعبير والأمن في الأبدان والأعراض، حق المساواة والرعاية في حالات العجز أو المرض، والمعاملة الكريمة، وغير ذلك من الحقوق.

تزامن ظهور مفاهيم حقوق الانسان الطبيعية مع بدايات ظهور مفهوم الدولة القومية. فالدولة القومية هي تراث اوروبي بحث يقوم على اساس سيطرة الملك (أو من بيده الحكم) على مجموعة البشر الذين يعيشون ضمن حدود جغرافية معينة. وان هذه السيادة، داخل الحدود الجغرافية، مطلقة لا يحق لأي شخص خارج هذه الحدود ان يتدخل في شئونها. وقد ظهر مفهوم تحريم التدخل في شئون الاخر ردا على تسلط البابا والكنيسة الكاثوليكية التي كانت تتدخل في كل صغيرة وكبيرة وتعاقب الناس والعلماء والملوك وغيرهم اذا خالفوا راي الكنيسة الكاثوليكية المستبدة.

منذ عصر الأنوار، وكحصيلة تاريخية للتحول الذي أصاب أوروبا منذ القرن السابع عشر، غدت ثقافة حقوق الإنسان أحد المفاهيم المطروحة على الأنساق الثقافية المختلفة في العالم، حيث أصبحت أحد معالم

الفكر المعاصر. ولم تظهر فلسفة حقوق الإنسان كفلسفة كونية، إلا منذ أن أصبح الإنسان الفاعل والمفسر للأحداث الطبيعية والإنسانية.

ظهرت أفكار حقوق الإنسان في الفلسفة الحديثة ، في أعمال الفيلسوف الإنجليزي جون لوك (1632-1704) الذي يعد المؤسس لفلسفة حقوق الإنسان فهو القائل: إن الإنسان كائن عقلاني، وإن الحرية لا تنفصل عن السعادة، وأكد أن غاية السياسة هي البحث عن السعادة التي تكمن في السلام والانسجام والأمان، وهي رهن بتوفير ضمانات سياسية. وقال (لوك): (إن الحرية والمساواة الطبيعية منظمة بواسطة العقل الفطري، ومتضمنه في قانون الطبيعة نفسه الذي يمنع أي فرد من إلحاق الضرر بالآخرين) وشدد على أن البشر ولدوا أحرارا ومتساوين وأن لهم الحق في رفض الحكومة المطلقة وتجريدها من الشرعية.

حقوق الإنسان: مركز المعلومات والأبحاث:

فرانسوا فولتير (1694-1778) كان من أشد أنصار حرية الفكر، وهو صاحب المقولة الشهيرة التي تتردد في أوساط المثقفين حتى اليوم: (قد اختلف معك في الرأي، ولكني على استعداد لأن أدفع حياتي ثمناً لحقك في الدفاع عن رأيك) وبالفعل دفع فولتير نفسه ثمناً غالياً للدفاع عن أفكاره عندما اضطهدته الكنيسة وسجن وعذب (المصدر السابق).

أعمال جان جاك روسو (1712- 1778) حولت أفكار حقوق الإنسان إلى عقد اجتماعي ، لتدخل افكار ومفاهيم حقوق الانسان في إطار الفلسفة القانونية.

أسهمت حركات التحرر بدور فعال في تطوير حقوق الإنسان من خلال المطالبة بتثبيت حقوق الإنسان وحرياته في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ولعل أهم ما حققته الثورات الخيرة في مدى تاريخ الإنسانية، إنما هو إعلان حقوق الإنسان، اعترافاً منها وتقديساً لواجب صيانتها وبذل الأرواح والجهود في سبيل الدفاع عنها وإذاعتها. لذلك ظهرت أفكار حقوق الإنسان على مستوى دساتير وقوانين الدول، وكانت الحصيلة أن أفكار حقوق الإنسان تأسست وتحولت لتصبح جزءاً أساسياً ضمن ثقافات المجتمعات.

فقد ورد في مقدمة وثيقة إعلان استقلال الولايات المتحدة 1776: (إن من الحقائق البديهية أن جميع الناس خلقوا متساوين، وقد وهبهم الله حقوقاً معينة لا تنتزع منهم، ومن هذه الحقوق حقهم في الحياة والحرية والسعي لبلوغ السعادة، وكلما سارت أية حكومة من الحكومات هادمة لهذه الغايات، فمن حق الشعب أن يغيرها أو يلزمها، وأن ينشئ حكومة جديدة، ترسي أسس تلك المبادئ، وأن تنظم سلطاتها على الشكل الذي يبدو للشعب أنه أوفى من سواه لضمان أمنه وسعادته).

وفي السادس والعشرين من آب 1789 نشرت الجمعية التأسيسية المنبثقة أبان الثورة الفرنسية (إعلان حقوق الإنسان والمواطن) الذي جاء نتاجاً لتلك الثورة التي اقترنت كلمتا الحرية والمساواة بها، كما عززت عام 1793 كلمات الدستور، القانون، حقوق الإنسان، المواطن، وغيرها من الكلمات التي أسهمت في التمسك بالثورة والدفاع عنها.

ويتألف الإعلان من مقدمة وسبع عشرة مادة، تضمنت مبادئ في الحقوق والحريات التي أوردتها ونصت عليها الإعلانات والمواثيق الدولية التي تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، ومما جاء في مقدمة الإعلان:

(إن ممثلي شعب فرنسا مشكلين في هيئة جمعية وطنية قد رأوا أن الجهل والإهمال واحتقار حقوق الإنسان هي الأسباب الوحيدة للمصائب العامة ولفساد الحكومات.. وقد قرروا أن يطرحوا في الإعلان هذه الحقوق الطبيعية الثابتة التي لا يجوز الانتقاص منها) .

بالرغم من أن الثورة الفرنسية (1789م) لعبت دوراً كبيراً في نشر أفكار حقوق الإنسان في العالم، إلا أن ذلك لم يمنع الأفكار الشوفينية و بخاصةً على المستوى الأوروبي ، من إعاقة نشر أفكار حقوق الإنسان وذلك نتيجة للتضاد القائم بينهما. لقد مثلتا الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) والحرب العالمية الثانية (1939-1945م) ، تتويجاً للأفكار الشوفينية والعنصرية، لكن في النهاية انتصرت قيم وأفكار حقوق الإنسان، وأصبحت لها مؤسسة دولية (منظمة الأمم المتحدة)، تصيغ للعالم قوانين ومواثيق خاصة بحقوق الإنسان، لتصبح مرجعاً رئيسياً لدساتير وقوانين الدول. حيث تأسست هيئة الأمم المتحدة في أكتوبر 1945 بمثابة انتصار للدعوة المطالبة بالسلام والعدل والحرية لجميع الأمم والدول والشعوب ولحقوق الإنسان في كل مكان. وقد جاء في ديباجة الأمم المتحدة: (أن الدول الأعضاء تؤكد من جديد إيمانها بالحقوق الإنسانية وبكرامة الفرد، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية).

هذا التحول الذي أصاب أفكار حقوق الإنسان أتى من جهة في إطار تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني عبر مشاركتها في صياغة حياة المجتمعات، ومن جهة أخرى أتى في إطار انتصار الديمقراطية كنظام سياسي، أثبت نجاحه وفاعليته في إدارة حياة المجتمعات.

إن انتصار الديمقراطية أتى على حساب عقم أيديولوجيات أخرى، ازدهرت في النصف الأول والثاني من القرن العشرين (الأيديولوجياتان النازية والشيوعية)، ذلك أفسح المجال لأن تصبح مفاهيم وأفكار حقوق الإنسان إحدى معالم الفكر المعاصر. والحديث عن التربية على حقوق الانسان، كجزء من مفاهيم وأفكار حقوق الإنسان، تأتي ضمن إطار ما حققته الديمقراطية من انتصار لقيمها في العالم .

إن جميع الحقوق تستقى من حرية الإنسان، وتصبح مضمونة بتنفيذ الواجبات والتكاليف في الاجتماع والسياسة، والمجتمع السليم والسعيد هو الذي تكون فيه الحريات والحقوق مكفولة.

لقد دعا الإسلام منذ بزوغ فجره إلى صيانة حقوق الإنسان ورفع شعارها في جميع المجالات وهناك مجموعة من الحقوق العامة تتعلق بحقّ الفرد كإنسان يؤكد الإسلام على مراعاتها، ما لم تتصادم بحق أو حقوق أُخرى ، وهي على أنواع ، نذكر أهمها، وهي:

1- حق الحياة: وهو من أكثر الحقوق طبيعيّة وأولويّة.

2- حق الكرامة:

إهتم الإسلام أيضاً بحق آخر لا يقلُ أهمية عن حق الحياة ألا وهو حق الكرامة. ويراد بالكرامة: امتلاك الإنسان بما هو إنسان للشرف والعزّة والتوقير. فلا يجوز انتهاك حرمته وامتهان كرامته، فالإنسان مخلوق مُكرَّم.

3- حق التعليم:

إنَّ العلم حياة للنفس الإنسانية ، وحرمانها منه يعني انتقاص وامتهان كرامتها . ومما يؤكد حق التعلم والتعليم في الإسلام ما فعله النبي صلى الله عليه وآلة وسلم بأسرى بدر، إذ جعل فدية الأسير تعليم عشرة من أبناء المسلمين.

4- حق التفكير والتعبير:

لا يخفى بأنّ الإسلام جعل التفكير فريضة إسلامية. ومن يتدبر القرآن الكريم، يجد آيات قد بلغت العشرات، تأمر بالتفكر والتعقل في الانفُس والآفاق، فلم يضع الإسلام القيود أمام حركة الفكر السليم الذي ينشد الحقيقة، ويُثير الشك كمقدمة للوصول إلى اليقين. وحينئذ يسقطون حقهم الطبيعي بالتعبير لاحتكامهم إلى السيف والعنف.

5- حق التمتع بالأمن:

لكلِّ إنسان سوي حق طبيعي في التمتع بالأمن، فلا يجوز لأي كان تعكير صفو حياته، وجعله أسير الحزن والأسى من خلال التهديد والوعيد بالاعتداء على حياته أو عرضه أو ماله. ويتأكد حق الأمان إذا أمّن الإنسان إنساناً آخر بموجب ميثاق أو عهد، وقد أوجب القرآن الكريم على المسلمين احترام مواثيق الأمان حتى مع الكافرين.

6- حق الاعتقاد:

ونقصد من ذلك: إنّ الإسلام لا يجبر أحداً على اعتناقه، فلا توجد في القرآن الكريم آية ولا في السُنّة النبوية روايةً تدل على جواز حمل أصحاب الاديان الأخرى على تركها والدخول في دين الإسلام بالجبر والقهر، وفرض العقيدة الحقّة بالقوة.

7- حق المساواة وحق التمتع بالعدل:

لقد أعلن القرآن الكريم ان الناس متساوون جميعاً في أصل الخلقة، قال تعالى: (يا أيُّها النَّاسُ إنَّا خلقناكُم من ذكرٍ وأُنثى وجعلناكُم شُعُوباً وقبائلَ لتعارفوا إنَّ أكرمكُم عند الله أتقاكُم..) (الحجرات 49: 13) فقضى بذلك على عبودية البشر للبشر، واعتبرهم جميعاً مخلوقات لله تعالى.

8- حقوف اخرى اهتم بها الإسلام:

وضع الإسلام في دائرة اهتماماته حقوق الضعفاء من الناس الذين لا يمتلكون حولاً ولا قوة: كاليتيم الذي لم يبلغ الحلم، وفاقد والديه، أو أحدهما. والأسير الذي وقع في الأسر وليس له من الأمر شيء، فيكون تحت رحمة آسريه. والفقير الذي لا يملك قوت سنته .والمسكين الذي أسكنه الفقر والفاقة. كلّ هؤلاء وضعهم الإسلام في دائرة اهتمامه وأوجب رعاية حقوقهم.

خصائص حقوق الإنسان

1- متأصّلة في كلّ فرد، لا تُباع ولا تُشترى، ولا تُكتسب، ولا تورّث.

2- واحدة ومتساوية "عالمية" لجميع البشر، بغض النظر عن الجنس، أو الدين، أو البقعة الجغرافية.

3- ثابتة وغير قابلة للتصرف؛ فحقوق الإنسان غير قابلة للانتزاع، وليس من حقّ أحد أو جهة أو مجموعة حرمان إنسان من حقوقه الطبيعيّة.

4- مترابطة وغير قابلة للتجزئة؛ فكيف للإنسان المحروم من حقه في تقرير مصيره، أن يشعر بإنسانيته الكاملة، إذا لم يحصل على مستويات معيشيّة متكاملة ولائقة.

فئات حقوق الإنسان:

1- الحقوق المدنية والسياسية: وهي غالباً مرتبطة بالحريات، وتشمل الحق في الحياة، والحرية، والعيش بأمان، والمشاركة في الحياة السياسية، وحرية الرأي، والتفكير، واعتناق والدين، والتحرر من العبودية، وتسمى هذه الحقوق أيضاً "الجيل الأول من الحقوق".

2- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: وهي مرتبطة بالأمن وتشمل: العمل، والتعليم، ومستوى معيشي كريم؛ والمأكل، والمسكن، وتلقّي الرعاية الصحية.

3- الحقوق البيئيّة والثقافيّة والتنمويّة: وتشمل حق العيش في بيئة نظيفة وصحية، كذلك الحق في التنمية الثقافية، والسياسية، والاقتصادية.

إن الحرب تبدا في عقول البشر، وفي عقول البشر ايضا لابد وأن تنشا حصون السلام. ولذا يعتبر التعليم بوجه عام يؤدي الى تغيير في عقول الافراد وفي تصرفاتهم وفي نوعية حياتهم لهذا لا يمكن تجاهل اهمية الدور الذي تقوم به التربية على حقوق الانسان في السياق العام لإنجاز هذه الحقوق. ولا يمكن لحماية حقوق الانسان ان تكون كونية وفعلية ان لم يطالب بها الافراد بشكل ملموس وباستمرار، ولا يمكن الدفاع عن حقوق الجميع، وبالتالي استخدامها، الا بعد معرفتها ومعرفة الوسائل الكفيلة بضمان احترامها. وبهذا المعنى تعتبر التربية على حقوق الانسان مساهمة أساسية في الوقاية طويلة الامد من انتهاكات حقوق الانسان واستثمارا مهما في اتجاه اقامة مجتمع عادل يحظى فيه جميع الافراد بالتقدير والاحترام.

حماية حقوق الإنسان

ورد مصطلح "حقوق الإنسان" مرات سبع في الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة، مما يجعل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها غرضا رئيسا ومبدأ توجيهيا أساسيا للمنظمة. وفي عام 1948، دخل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مجال القانون الدولي. ومنذ لك لم تزل المنظمة تعمل عملا متفانيا على حماية حقوق الإنسان من خلال صكوك قانونية وأنشطة ميدانية.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان

تصدر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فالمكتب يدعم عناصر حقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام في عديد البلدان، كما يدير عيد المكاتب والمراكز القُطرية كذلك. ويدلي المفوض السامي لحقوق الإنسان بتعليقاته المتصلة بالحالات والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في كل أنحاء العالم، كما أن له صلاحية التحقيق في الحالات والقضايا ورفع تقارير عنها.

المستشارين الخاصين بمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية

يعمل المستشار الخاص بمنع الإبادة الجماعية بوصفه محفزا لإذكاء الوعي بأسباب الإبادات الجماعية وديناميةوقوعها، فضلا عن التوعية بها وحشد الجهود لاتخاذ الإجراءات المناسبة في ما يتصل بها. وتقع على المستشار الخاص بشأن مسؤولية الحماية مسؤولية التنمية العملياتية المؤسسة والسياسية والمفاهيمية لـ"مسؤولية الحماية".

ما هي الصكوك القانونية التي تساعد الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان؟

الشرعة الدولية لحقوق الإنسان

كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الصادر في عام 1948) هو أول وثيقة قانونية معنية بحقوق الإنسان العالمية. ويمثل الإعلان - جنبا إلى جنب مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية - ما بات يعرف بـ"الشرعة الدولية لحقوق الإنسان". ومنذ عام 1945، اعتمدت سلسلة من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك مما وسّع من حجم القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ما هي الهيئات الأممية الأخرى المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان؟

مجلس الأمن:

في بعض الأحايين، يتعامل مجلس الأمن مع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تقع غالبا في مناطق النزاعات. ويعطي ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن صلاحيات التحقيق في المسائل وإرسال بعثات وتعيين مبعوثين خاصين والطلب إلى الأمين العام استخدام مساعيه الحميدة. ولمجلس الأمن صلاحيات اصدار توجيهات بوقف إطلاق النار وإرسال مراقبين عسكريين أو قوة لحفظ السلام. فإذا لم تفد هذه الإجراءات، فللمجلس استخدام تدابير تنفيذ مثل العقوبات الاقتصادية وحظر الأسلحة والعقوبات المالية وفرض قيود على السفر وقطع العلاقات الدبلوماسية والحصار وربما يصل الأمر إلى العمل العسكري الجماعي.

اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة

تعهد الجمعية العامة إلى لجنتها الثالثة — اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية — ببنود جدول الأعمال المتعلقة بمجموعة من القضايا الاجتماعية والإنسانية وقضايا حقوق الإنسان التي تؤثر على الشعوب في جميع أنحاء العالم. ويرتكز جزء هام من عمل اللجنة على بحث مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك تقارير الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان. بما في ذلك تقارير الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المنشأ حديثا.

الهيئات الأممية الأخرى

تتعامل هيئات حكومية دولية وآليات مشتركة بين الإدارات المختلفة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك — فضلا عن الأمين العام نفسه - مع طائفة واسعة من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. وتقدم الجمعية العامة

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي - وأجهزتهما الفرعية - توصيات ومقررات خاصة بالسياسات إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ككل وغيرها من الأطراف المؤثرة. فعلى سبيل المثال، لمنتدى الأمم المتحدة المعني بقضايا الشعوب الأصلية - وهو جهاز استشاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي - تفويضا لمناقشة قضايا الشعوب الأصلية، بما فيها حقوق الإنسان. ولمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان صلاحية التفاعل مع هذه الهيئات والآليات وتقديم المشورة والدعم لها في كل ما يتصل بقضايا حقوق الإنسان. كما يعمل المكتب كذلك لتعميم منظور حقوق الإنسان في كل مجالات عمل المنظمة، بما فيها التنمية والسلم والأمن وحفظ السلام والشؤون الإنساني. وينظر في قضايا حقوق الإنسان كذلك في سياقات حالات ما بعد الصراع وأنشطة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام.

الهيئات المتعلقة بمعاهدات حقوق الإنسان هي لجان مكونة من خبراء مستقلين لرصد تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان الدولية.

آلية تعميم مراعاة حقوق الإنسان وهي تُعنى آلية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعميم مراعاة حقوق الإنسان بتحسين الجهود المبذولة لتعميم حقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

مجلس حقوق الإنسان:

أنشئ مجلس حقوق الإنسان - وهو هيئة مستقلة عن الأمم المتحدة - في عام 2006، ليكون بديلا عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي مر على إنشائها 60 عاما - بوصفه هيئة حكومية دولية مسؤولة عن حقوق الإنسان. ويقوم على الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان خبراء بارزون مستقلون تطوعوا لفحص كل ما يتصل بحقوق الإنسان ورصده والإبلاغ العلني عن ذلك، فضلا عن تقديم المشورة بشأن حقوق الإنسان من منظور موضوعي أو قُطري.

الأمين العام

يعين الأمين العام ممثلين خاصين للتوعية بالإنتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان

- الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة
- الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع
- الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال

وتسعى "مبادرة حقوق الإنسان أولا"، التي اعتمدها الأمين العام للأمم المتحدة، إلى ضمان عمل منظومة الأمم المتحدة المبكر والفعال - بما يتسق والولاية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها - إلى منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي والاستجابة لتلك الانتهاكات. وتبرز المبادرة المسؤولية المشتركة بين الكيانات الأممية المتعددة في ما يتصل بالعمل معا للتصدي لتلك الانتهاكات. وتسعى المبادرة إلى تحقيق ذلك من خلال إحداث تغيير في صعد ثلاثة: الثقافي والعملياتي والسياسي. ولهذه التغييرات أثرها في تحول فهم الأمم المتحدة لمسؤولياتها وكيفية تنفيذها. ولم يزل الأمين

العام ونائبه يعرضان هذه المبادرة، التي دشنت في عام 2013، على الجمعية العامة وموظفي الأمم المتحدة وقادتها من خلال عديد التقارير والعروض والرسائل ووثائق السياسات الداخلية.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تعد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية وبعثات بناء السلام ولايات متعلقة بحقوق الإنسان ترمي إلى المساهمة في تعزيز تلك الحقوق وحمايتها من خلال العمل الفوري أو العمل طويل المدى: مما يمكن للفئات السكانية المطالبة بحقوقهم الإنسانية، كما يمكن للدول وغيرها من المؤسسات الوطنية تنفيذ واجباتها في ما يتصل بحقوق الإنسان والالتزام بالتنسيق مع العنصرين المدني والنظامي في عمليات السلام وبما يمكن من حماية المدنيين والتعامل مع العنف الجنسي في حالات الصراع و العنف ضد الأطفال، ومن ثم تقوية احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون من خلال الإصلاح القانوني والقضائي وإصلاح القطاع الأمني ونظام السجون.

لجنة وضع المرأة، هي الهيئة الحكومية الدولية العالمية المعنية بتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة - التي أنشئت في عام 2010 - بمثابة الأمانة العامة لها.